The Law Journal for Researches Studies
University of Thi-Qar
College of Law
مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية
https://utq.edu.iq/thiqar UTjlaw@utq.edu.iq

شرط المصافحة، اتجاه جديد في قانون الجنسية الدنماركية، دراسة نقدية

ا.م.د. محمد خيري كصير
كلية القانون / جامعة ذي قار
Lawp1e20@utq.edu.iq
legalur@yahoo.com

مستخلص البحث:
مع بداية عام 2019 دخل حيز التنفيذ تعديل قانون الجنسية الدنماركية الذي أضاف المصافحة الإلزامية من طالب التجنس مع رئيس البلدية كشرط لمنح الجنسية في حفل عام بوصفه (ظاهرا) يدّل على الاندماج في المجتمع الدنماركي كما يذهب انصار الشرط ،ولكن (باطنا) يرى المعرضون للشرط انه يتعارض مع الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان ومع الدستور ومع الحرية الدينية وانه موجه نحو فئة معينة من المجتمع الدنماركي (المسلمين بشكل أساسي) مما يجعله شرطا عنصريا .ان عدم تحقق المصافحة يترتب عليه عدم استيفاء إجراءات التجنس وبالتالي عدم الحصول على الجنسية رغم توافر جميع شروط منحها ،مما يعني ان المصافحة لم تعّد من الشروط الشكلية التي يمكن تجاوزها بل تحولت الى شرط موضوعي يتوقف عليه تمتع الفرد بالمواطنة الدنماركية او البقاء بصفة اجنبي لمجرد عدم المصافحة . ان شرط المصافحة هو اتجاه متشدد يعيد قوانين الجنسية الى مرحلة الحرية المطلقة للدولة في تنظيم مسائل الجنسية .

الكلمات المفتاحية : شرط المصافحة ،الجنسية الدنماركية ،شروط منح الجنسية ،الحرية الدينية

المقدمة

يُعدّ شرط المصافحة، الذي بدأ سريانه منذ 1 كانون الثاني لسنة 2019، شرطًا قانونيًا أساسيًا للحصول على الجنسية الدنماركية، حيث تُصبح المصافحة الجسدية في مراسم التجنيس التي تحتضنها البلدية عادة شرطا لا مفر منه لاستكمال منح الجنسية الدنماركية .ورغم ان المتقدم للحصول على الجنسية الدنماركية يتوجب عليه تحقيق العديد من الشروط والمتطلبات المرهقة أحيانا ومنها على سبيل المثال اتقان اللغة الدنماركية بمستوى عال ومعرفة متقدمة بتاريخ الدنمارك وثقافتها إضافة الى الإقامة التي لا تقل عن تسعة سنوات الا ان كل تلك المتطلبات الشاقة التي تحققت متوقفة على مجرد المصافحة لمنح الجنسية الدنماركية مما يمكن ان يفقد الفرد فرصته في الحصول على الجنسية ويجعل حلمه في مهب الريح .ان شرط المصافحة لم يكن وليد ساعته او مجرد رغبة برزت بشكل مفاجئ ،بل سبقتها العديد من العوامل التي ساعدت على إقرار البرلمان الدنماركي (رغم وجود معارضة) هذا التعديل ومنها مثلا التحولات الديمغرافية التي شهدتها الدنمارك وتزايد اعداد المهاجرين وأزمة اللاجئين وكذلك احداث 11 سبتمبر سنة 2001 .

اهمية البحث :

اهمية البحث مبنية على دراسة الاثار المترتبة على شرط المصافحة كمتطلب لمنح الجنسية الدنماركية كونه يعّد اتجاه جديد في مسارات قوانين الجنسية لم يكن مألوفا لدى اغلب دول العالم ،وان هذا الشرط سيفتح الباب لاحقا لتبني شروطا ربما اكثر اجحافا وتشددا مما يعقّد مسألة الحصول على جنسية دولة ما لا لشيء الا لوجود متطلب جديد لمنح الجنسية ربما اكثر صعوبة من شرط المصافحة. وتتضح أهمية البحث من خلال دراسة التوازن بين ،سيادة الدولة في تحديد شروط الجنسية من جهة، والالتزامات الدولية لحقوق الإنسان من جهة أخرى. كما يعكس مسألة

التوترات التي تعاني منها المجتمعات الأوروبية حول الهوية الوطنية، والتعددية الثقافية، ومكانة الأقليات الدينية، وخاصة المسلمين .بالإضافة الى ان أهمية البحث تظهر في تشخيص حالة استغلال سياسات الهجرة والاندماج لتحقيق مكاسب بعضها سياسية وبعضها الاخر عنصرية على حساب استقرار أوضاع الافراد الذين يطمحون للحصول على الجنسية وترتيب أوضاعهم المعيشية كمواطنين وليسوا أجانب.

اشكالية البحث:

تظهر اشكالية البحث في شرط المصافحة يخلق بيئة غير مستقرة في نطاق الحصول على جنسية دولة ما كونه يفسح المجال لخلق متطلبات جديدة لم تكن في حسابات الأجنبي الذي استكمل شروط التجنس في دولة ما ثم فجأة يواجه شروطا لم يتم اعلامه بها كونها وليدة الحالة السياسية للدولة او رد فعل على احداث عالمية .كما يمكن تحديد إشكالية البحث في ان شرط المصافحة لمنح الجنسية سيعيد الحاجة الى قراءة جديدة للمبادئ الدستورية المتعلقة بحقوق الافراد وخاصة الحرية الدينية وتفسيراتها وكذلك التزامات الدول وفقا لاتفاقيات حقوق الانسان .مما يعرض السؤال الاتي :هل ان شرط المصافحة يتوافق او يتطابق مع احكام الدستور الدنماركي ومع الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان ؟ وهذا السؤال تتفرع منه أسئلة أخرى :

1-هل يستند شرط المصافحة على أساس قانوني ودستوري متين ؟

2-ماهي الاثار الناتجة عن هذا الشرط على المتقدمين للحصول على الجنسية الدنماركية ؟

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج التحليلي المبني على تحليل الدوافع الأساسية لشرط المصافحة من خلال ما رسمه تعديل القانون من الية لتحقيق الشرط ،وكذلك المنهج المقارن من خلال دراسة مقارنة لقوانين الدول الأخرى وخاصة دول الاتحاد الأوربي للوقوف على حالات الشبه او الاختلاف بينها .

هيكلية البحث:

انقسم البحث على مطلبين ، المطلب الأول يتناول الاطار القانوني لشرط المصافحة واسبابه .اما المطلب الثاني فيتناول حجج مؤيدي ومعارضي شرط المصافحة.

المطلب الأول : الاطار القانوني لشرط المصافحة واسبابه :

ابتداءً من 1 كانون الثاني 2019، أصبح الحصول على الجنسية الدنماركية قانونياً مشروطاً بمصافحة مسؤول رسمي خلال مراسم التجنيس. وبذلك، أصبحت الدنمارك أول دولة في العالم تشترط رسمياً المصافحة قبل منح الجنسية. حيث كانت المصافحة موضوعاً مثيراً للجدل السياسي في أوروبا فيما يتعلق بالهجرة والجنسية. عُدِّل قانون الجنسية الدنماركي في حزيران 2018 نتيجةً لاتفاق سياسي بين حزب الشعب الدنماركي، والحزب الاشتراكي الديمقراطي، والحكومة الائتلافية التي تضم الحزب الليبرالي (فينستر)، والتحالف الليبرالي، والمحافظين[1].

[1] **ان مقترح شرط المصافحة كان رد فعل على حدث جرى في السويد ،فقد أعلن ياسري خان، الأمين العام السابق لمنظمة "مسلمو السويد من أجل السلام والعدالة" وعضو حزب الخضر السويدي، اعتزاله العمل السياسي في 20 أبريل/نيسان 2016. وبسبب معتقداته الدينية، وضع يده على صدره في بداية مقابلة مع صحفية في اليوم السابق بدلاً من مصافحتها. أثار هذا التصرف جدلاً واسع النطاق فوراً، وتعرض لانتقادات من البعض،وكان جوابه " يمكن للناس أن يتبادلوا التحية بطرق مختلفة. لكن الأهم هو إظهار الاحترام من خلال رؤية بعضهم البعض، والالتقاء ببعضهم البعض... واحترام بعضهم البعض،".**

ويُعدّ هذا التعديل أساس شرط المصافحة. وفقًا للتعديل، يجب على المتقدمين للحصول على الجنسية الدنماركية ما يلي: 1. المشاركة في حفل رسمي لمنح الجنسية يُقام في البلدية التي يقيمون فيها. 2. التوقيع على إعلان رسمي يتعهدون فيه باحترام القيم الأساسية للمجتمع الدنماركي والالتزام بالدستور الدنماركي إضافة الى التصرف باحترام تجاه ممثلي السلطات ومصافحة المسؤول الرسمي (عادة رئيس البلدية أو نائبه) الذي يقوم بإجراء الحفل [2]. من الناحية القانونية، تعتبر المصافحة شرطاً أساسياً لإتمام عملية التجنيس؛ بمعنى آخر، إذا رفض مقدم الطلب المصافحة أثناء مراسم الحصول على الجنسية، فلن يتم منحه الجنسية الدنماركية حتى لو استوفى جميع المتطلبات الأخرى (إتقان اللغة، ومعرفة المجتمع الدنماركي، ومدة الإقامة، والوسائل المالية، وعدم وجود سجل جنائي، وما إلى ذلك).

كانت الجنسية الدنماركية تُمنح وفقا لإجراءات إدارية بالكامل، دون الحاجة إلى مراسم رسمية، قبل استحداث شرط المصافحة . وكان بإمكان المتقدمين استلام شهادة الجنسية من مكتب البلدية أو الحصول عليها عبر البريد. إلا أنه تم تطبيق مراسم رسمية إلزامية لمنح الجنسية وإقرار شرط المصافحة يعّد جزء من الإصلاحات الشاملة التي أُجريت عام 2018؛ وهذه المراسم مماثلة لتلك المطبقة في دول أخرى كالولايات المتحدة وكندا.

أسباب تشريع شرط المصافحة :

ذهب البعض الى ان المصافحة تعّد قيمة ثقافية أساسية في المجتمع الدنماركي[3]، حيث ان المصافحة ليست مجرد عادة اجتماعية يتعامل بها افراد المجتمع، بل هي تعبير صريح عن قيم أساسية مثل المساواة والاحترام المتبادل.ونحن لا نتفق مع هذا الرأي كونه احادي النظرة ،بمعنى ان كل مجتمع هو بالنتيجة خليط من عادات وتقاليد واصول وما يجمعهم هو مبدأ التعايش السلمي فلا يمكن ان نجعل مقياس اندماج الفرد في امة معينة هو قبوله لكل تلك العادات او اغلبها لسببين ،الأول هو مراعاة مبدأ الخصوصية وهو مبدأ دستوري واجتماعي يجب احترامه ،والخصوصية لا تعني فقط تلك التي يعرفها الجميع والواردة في الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان ،بل تمتد الى الخصوصية في قبول او عدم قبول عادات او تصرفات لا تتوافق مع معتقدات الشخص نفسه لأسباب تعود له وحده .اما السبب الاخر فهو عدم اكراه فرد على القيام بعمل لا يرغب فيه

---

https://www.dailysabah.com/europe/2016/04/20/swedish-politician-resigns-after-refusing-to-shake-hands-with-women

[2] The Guardian. (2018). Danish mayors vow to ignore citizenship handshake plan. Retrieved from https://www.theguardian.com/world/2018/sep/20/danish-mayors-vow-to-ignore-citizenship-handshake-rule

[3] صرحت وزيرة الهجرة الدنماركية، إنجر ستويبرغ، قائلةً:
"الجنسية الدنماركية امتيازٌ خاصٌّ للغاية، لا يُنال إلا بالاجتهاد. ويتطلب ذلك، من بين أمور أخرى، إظهار الرغبة الجادة في الانتماء إلى المجتمع الدنماركي واحترام القيم والمعايير الدنماركية. ولضمان استيفاء المتقدمين لهذه الشروط، سنُدخل، من بين أمور أخرى، مراسمَ يُوقّع فيها المتقدم على تعهدٍ بالامتثال للدستور، ثم يُصافح ممثلاً عن السلطات إذا رغب في الحصول على الجنسية الدنماركية."

Anika SeemannThe Mandatory Handshake in Danish Naturalisation Procedures: A Critical Race Studies Perspective, *Nordic Journal on Law and Society* Vol. 3, no. 01 (2020),p2

،خاصة اذا كان هذا الفرد مهاجرا من بيئة ما للعيش في بيئة (يعتقد) انه سيمارس حياته دون اجباره على فعل لا يتلاءم مع أفكاره وطموحاته التي يبحث عنها[4] .

احترام السلطات: حيث يُعتقد أن شرط المصافحة جزءٌ من التزامٍ أوسع بـ"التعامل باحترام مع ممثلي السلطة". وتعتبر الحكومة رفض مصافحة رئيس البلدية دليلاً على ازدراء السلطة المحلية ورفض الاندماج في المجتمع الدنماركي[5].

وتُعدّ حماية المساواة بين الجنسين إحدى الاسباب الرئيسية لفرض المصافحة. يُعتبر تردد بعض الفئات في مصافحة الجنس الآخر تمييزًا جنسيًا ويتعارض مع الأعراف الدنماركية الأساسية. ويشير هذا المنطق إلى أن قبول هذا الرفض يعني التسامح مع التمييز الجنسي. إلى جانب التهديد العام ل"القيم الدنماركية"، برز مفهوم المساواة بين الجنسين بشكل متكرر في مشروع القانون الحكومي ،وخلال المناقشات البرلمانية. جادلت الأحزاب المؤيدة للمصافحة الإلزامية بأن هذا الإجراء ضروري لضمان المساواة بين الجنسين في الدنمارك. وبذلك، استندت هذه الأحزاب إلى صور نمطية عن النوع الاجتماعي ، متجاهلةً المسائل المعقدة المتعلقة بالاستقلالية الشخصية، وحرية الدين .ونرى ان فكرة المساواة بين الجنسين لا يمكن الركون اليها كسبب او مبرر لهذا الشرط ،ذلك ان موضوع المصافحة لا يتعلق بفكرة المساواة عندما يكون الشخص من منطلق الخوف على صحته مثلا يرفض التقرب من الاخرين ،وهذه مسألة لابد من اخذها بعين الاعتبار لتحقيق احترام رغبات الشخص . في معرض محاولتها عرض الأسباب لهذا الشرط ، ادعت الحكومة الدنماركية ان فرض المصافحة هي وسيلة لتعزيز الوحدة الاجتماعية، وكجزء من عملية الاندماج، يُفترض أن يكون المواطنون الجدد المقبلون على التجنّس منفتحين على تبني الأعراف والممارسات الاجتماعية الدنماركية، مثل المصافحة.

المطلب الثاني : حجج مؤيدي ومعارضي شرط المصافحة

أولا: حجج المؤيدين :

يزعم مؤيدو شرط المصافحة أنه عادل وغير تمييزي لأنه ينطبق على الجميع بالتساوي، بغض النظر عن خلفياتهم الثقافية أو الدينية. ويشير هذا المنطق إلى أن المعيار ينطبق على جميع المتقدمين للحصول على الجنسية، وليس على فئة محددة بعينها .كما يسوق المؤيدون حجة أن شرط المصافحة قد يكون له تأثير رادع مفيد، مما يحفز المواطنين المحتملين على دراسة التزامهم بالمثل الدنماركية بعناية قبل التقدم بطلب للحصول على الجنسية[6].ومن الحجج الأخرى هي إن رفض المصافحة يُعدّ علامة على التباعد ورفض لمبدأ المساواة، وهو مبدأ أساسي

[4] نصّت المادة 8 من الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان على ((1لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة والعائلية وحرمة منزله ومراسلاته 2. .لا يجوز حصول تدخل من السلطة العامة في ممارسة هذا الحق، إلا بالقدر الذي ينص فيه القانون على هذا التدخل، والذي يشكل فيه هذا الأخير تدبيراً ضرورياً في اجملتمع الديمقراطي، للأمن الوطني أو السلامة العامة أو رفاهية البلد الاقتصادية أو الدفاع عن النظام أو منع الجرائم الجزائية أو حماية الصحة أو الأخلاق أو حماية حقوق الغير وحرياته.))ومن الواضح ان الخصوصية هنا لايمكن انتهاكها الا في حالات محددة على سبيل الحصر ومتعلقة بالنظام العام او الامن الوطني وليس من بينها فكرة اندماج الفرد في مجتمعه .

[5] Anika SeemannThe Mandatory Handshake in Danish Naturalisation Procedures: A Critical Race Studies Perspective, *Nordic Journal on Law and Society* Vol. 3, no. 01 (2020),p2

[6] Dora, S., et al. The Defeat of Multiculturalism over Nationalism and Religion: Transformation of Immigration Policies in Denmark and Sweden. https://doi.org/10.14395/hid.980405

للتواصل الديمقراطي. فبالمصافحة اقرارا ضمنيًا بمجتمع قائم على الشعور المدني الذي يتجاوز الخلفية الاجتماعية والجنس والدين. وبغض النظر عن مدى قبول الشخص الذي تتم مصافحته، فإن رمزية هذه الإيماءة قوية لدرجة أنها تُحدد موقف الشخص من الاخرين. وتُخفف المصافحة من حدة التوتر، ولهذا السبب يُصافح الرياضيون منافسيهم بعد المباريات[7].

كما ان الحكومة الدنماركية أوضحت أن التقدم بطلب للحصول على الجنسية الدنماركية أمر اختياري، وأن رفض الجنسية لا يؤثر تلقائياً على حقوق الإقامة، وأن المصافحة تتضمن احتكاكاً طفيفاً جداً بين راحتي اليدين، وأن راحتي اليدين لا تُعتبران عادةً جزءاً حميماً من الجسم[8].

ثانيا : حجج الرافضين لشرط المصافحة

كانت حجج هذا الفريق اكثر وضوحا من حجج المؤيدين كونها امتازت بالاستناد على النصوص الدستورية والقانونية ، ومنها أن شرط المصافحة ينتهك الحق الأساسي في الحرية الدينية ،ويُجبر الشرط الشخص على الاختيار بين الحصول على الجنسية والالتزام بمعتقداته الدينية، وهو ما يُعتبر إكراهاً غير مقبول[9].وبسبب معتقداتهم الدينية، قد يشعر بعض الأشخاص بأن شرط المصافحة يقلل من فرصهم في الحصول على الجنسية. علاوة على ذلك، وبموجب المادة 14 من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، قد تعتبر المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان شرط المصافحة تمييزًا غير مباشر قائمًا على الدين في حالات التمييز[10].

يرى المعارضون أن شرط المصافحة غير ضروري لتحقيق أهداف الاندماج بالمجتمع [11]. **ذلك** أن شرط المصافحة سيؤثر على الأشخاص الذين أثبتوا استيفاءهم لجميع شروط الاندماج الصارمة المنصوص عليها في قانون الجنسية. وبناءً على ذلك، قد يبدو من غير المتناسب السماح لعدم استيفاء شرط المصافحة بأن يؤدي إلى رفض منح الجنسية الدنماركية. **كما** قد تُقوّض متطلبات المصافحة محاولات الاندماج الحقيقية بدلاً من تعزيزها، فعندما يتعرض أفراد فئة معينة للتمييز والاستهداف، يتفاقم شعورهم بالتهميش، ويفقدون ثقتهم بالمؤسسات الدنماركية. ونعتقد ان شرط المصافحة لا يعكس بالضرورة ان الشخص قد اندمج بالمجتمع بشكل كلي ،بل نعتقد ان مجرد المصافحة لا يمكن ان تكون دليلا قاطعا على اندماج الفرد اقوى من قضائه السنوات الطويلة في المجتمع وتحقيقه كل متطلبات التجنس وخاصة ،وهي الأهم، اتقان اللغة

---

[7] https://www.information.dk/indland/leder/2018/09/ja-haandtryk-boer-vaere-krav-nye-statsborgere

[8] Religionsretlig lovgivning Kirkeretsantologi 2019 Trossamfundslov Blasfemibestemmelse Lisbet Christoffersen, Anders Jørgensen, Svend Andersen Eksistensen Akademisk for Selskab for Kirkeret København 2019

[9] Lassen, E. M. Limitations to freedom of religion or belief in Denmark. وفي هذا الصدد يقول رئيس بلدية إيشوي، أولي بيورستورب، قال: "أنا ملزم بأخذ حقيقة أن لدينا حرية دينية في الدنمارك بعين الاعتبار. هذا هو العامل الحاسم بالنسبة لي. "

[10] تنص المادة 14 على ((يجب تأمين التمتع بالحقوق والحريات المعترف بها في هذه الاتفاقية دون أي تمييز. وتحديدا ذاك القائم على الجنس أو العنصر أو اللون أو اللغة أو الدين أو الآراء السياسية أو الأصل الوطني أو الاجتماعي أو الانتماء إلى أقلية وطنية أو الثروة أو الولادة أو أي وضع آخر))

[11] رئيس بلدية كيرتيميندي، كاسبر إيسينغ أولسن، قال" :المصافحة لا تُظهر ما إذا كنت مندمجاً أم لا.

،فاللغة هي من تدمج الفرد مع من حوله من المجتمع وتمكنه من التواصل مع الجميع دون قيد ،فما الداعي لشرط لا يتجاوز تحقيقه ثواني في مقابل شروط احتاجت سنوات لتتحقق ؟ .

يعتقد كثيرون أن شرط المصافحة ليس استراتيجية ناجحة للاندماج، بل مجرد رمز سياسي يهدف إلى استرضاء الناخبين المتشددين في قضايا الهجرة. ويُستغل هذا الشرط كسلاح في النزاعات الحزبية على حساب حقوق المهاجرين والأقليات[12].

الخاتمة :

بعد ان انتهينا من البحث توصلنا الى مجموعة من النتائج والتوصيات ووفقا لما يأتي:

أولا : النتائج :

1-ان شرط المصافحة لمنح الجنسية الدنماركية هو تعديل لقانون الجنسية دخل حيز التنفيذ في عام 2019 .

2- يتوقف على شرط المصافحة تمتع الشخص بالجنسية الدنماركية من عدمه رغم تحقق جميع شروط التجنسي الواردة في قانون الجنسية ورغم صعوبة تلك الشروط .

3- ان مؤيدي الشرط يرون انه يحقق الاندماج المجتمعي ويبرز جدية الانتماء للدولة ويعكس احترام الشخص للسلطات وللقيم الدستورية .

4- ان الرافضين للشرط يجدون فيه تعديا على الحرية الدينية والخصوصية وحق الفرد في ممارسة حرية التعبير وانتهاك خطير للاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان وللدستور الدنماركي.

التوصيات :

1- نرى ان شرط المصافحة هو نهج جديد في قوانين الجنسية غير معمول به في دول العالم وقد يفتح الباب لشروط أخرى تعسفية فالأفضل لو يعاد النظر به من قبل السلطات الدنماركية .

2- نتمنى ان تتخذ محكمة العدل الاوربية لحقوق الانسان دورها في رفض تطبيق شرط المصافحة كونه ينتهك الاتفاقية الاوربية لحقوق الانسان .

المصادر

-1[1] Ivarsflaten, E., et al. (2024). Value Conflicts Revisited: Muslims, Gender Equality, and Gestures of Respect. *British Journal of Political Science*. https://doi.org/10.1017/s0007123423000637

-2[1] Dora, S., et al. The Defeat of Multiculturalism over Nationalism and Religion: Transformation of Immigration Policies in Denmark and Sweden. https://doi.org/10.14395/hid.980405

-3https://www.information.dk/indland/leder/2018/09/ja-haandtryk-boer-vaere-krav-nye-statsborgere

-4[1] Religionsretlig lovgivning Kirkeretsantologi 2019 Trossamfundslov Blasfemibestemmelse Lisbet Christoffersen, Anders Jørgensen, Svend

[12] **Ivarsflaten, E., et al. (2024). Value Conflicts Revisited: Muslims, Gender Equality, and Gestures of Respect. *British Journal of Political Science*. https://doi.org/10.1017/s0007123423000637**

Andersen Eksistensen Akademisk for Selskab for Kirkeret København 2019

-5 Anika SeemannThe Mandatory Handshake in Danish Naturalisation Procedures: A Critical Race Studies Perspective, *Nordic Journal on Law and Society*

Vol. 3, no. 01 (2020),p2

-6 Anika SeemannThe Mandatory Handshake in Danish Naturalisation Procedures: A Critical Race Studies Perspective, *Nordic Journal on Law and Society*

Vol. 3, no. 01 (2020),p2

-7https://www.dailysabah.com/europe/2016/04/20/swedish-politician-resigns-after-refusing-to-shake-hands-with-women

-8 https://www.theguardian.com/world/2018/sep/20/danish-mayors-vow-to-ignore-citizenship-handshake-rule

Abstract

At the beginning of 2019, an amendment to the Danish Citizenship Law came into effect, adding a mandatory handshake between the naturalization applicant and the mayor as a condition for granting citizenship in a public ceremony. While proponents of the condition ostensibly see it as a sign of integration into Danish society, opponents argue that it contradicts the European Convention on Human Rights, the constitution, and religious freedom, and that it targets a specific segment of Danish society (Muslims in particular), thus making it a discriminatory requirement. Failure to shake hands results in the incomplete naturalization process and consequently the denial of citizenship, even if all other requirements are met. This means that the handshake is no longer a mere formality that can be overlooked, but has become a substantive condition upon which an individual's acquisition of Danish citizenship or continued status as a foreigner depends simply by not shaking hands. This handshake requirement represents a rigid trend that reverts citizenship laws to a stage of absolute state freedom in regulating citizenship matters.